ايران تندد بالهجمات.. والجامعة العربية تستنكر تأييد حكومة الصومال للغارات

هجمات امريكية جوية جديدة على الاسلاميين في جنوب الصومال ومرسوم حكومي لتجنيد كل الميليشيات بما فيها الاسلامية في مقديشو

■ مقديشو ـ واشنطن ـ اديس ابابا ـ ا ف ب ـ رويترز: استهدفت هجمات جوية جديدة امس الاربعاء اقصى جنوب الصومال حيث يختبىء اخر المقاتلين الاسلاميين مع عناصر من تنظيم القاعدة كما تقول الولايات المتحدة.

وقد افاد بعض سكان المنطقة ان طائرات امريكية شنت هجمات على المواقع نفسها التي استهدفها الجيش الامريكي مطلع الاسبوع. لكن متحدثا باسم البنتاغون اكد في واشنطن انه ليس على علم بأي هجمات جديدة.

ونفت الحكومة الصومالية بدورها بشكل قاطع ضلوع واشنطن في عمليات امس الاربعاء مشيرة فقط الى عمليات للقوات الحكومية والجيش الاثيوبي الذي قصف مرات عدة الاسلاميين.

من جهة اخرى اعلنت الحكومة الصومالية الانتقالية ان رئيس الوزراء علي محمد جيدي اصدر مرسوما يدعو جميع ميليشيات البلاد ومن ضمنهم الاسلاميون «الذين يلقون السلاح» للتجمع في معسكرات تدريب القوات الحكومية.

واعتبرت الحكومة الاثيوبية التي تدخل جيشها في كانون الاول (ديسمبر) في الصومال ضد قوات المحاكم الاسلامية، الاربعاء انها «انجزت مهمتها باستئصال التهديد الذي تشكله الجماعات الارهابية» لدى جارتها.

وقال وزير الاعلام الاثيوبي براهن هايلو في تصريح اوردته وكالة الانباء الاثيوبية الرسمية (اينا) ان «اثيوبيا انجزت بالكامل مهمتها باستئصال التهديد الذي تشكله الجماعات الارهابية على امنها».

واضاف ان «الحكومة الصومالية الانتقالية بلغت مستوى يسمح لها بقيادة البلاد بنفسها».

وتابع الوزير الاثيوبي ان «مهمة اثيوبيا الهادفة الى الدفاع عن سيادتها تكلل بنصر عظيم (...) والجماعات الارهابية طردت من جميع المناطق التي كانت تنشط فيها. ولم يعد بامكان اي قوة تهديد اثيوبيا».

لكنه اقر بأن «بعض القادة الاسلاميين» ما زالوا موزعين في البلاد. واكد «ان العمليات للقبض على الاصوليين واحالتهم الى القضاء ما زالت جارية».

وقد رحب ضاهر ريالي كاهن رئيس «جمهورية ارض الصومال» المعلنة من جانب واحد في شمال غرب الصومال امس الاربعاء في بيان نشر في اديس ابابا، بتحرك اثيوبيا «من اجل ارساء السلام والاستقرار».

وجاء في بيان كاهن الذي التقى الثلاثاء رئيس الوزراء الاثيوبي ميليس زيناوي ان «شعب ارض الصومال يعترف كليا بالدور الذي لعبته اثيوبيا لارساء سلام واستقرار دائمين في الصومال».

وقال يوسف اسماعيل عدن وهو من سكان كيسمايو ثاني مدن البلاد لوكالة فرانس برس «ان بعض الزعماء التقليديين (في منطقتي) بدادي وافمادو اتصلوا بنا بالراديو واكدوا حصول هجوم جوي امريكي في المنطقة نفسها (جنوب الصومال)» الاربعاء.

واضاف هذا المصدر «قالوا لنا انهم تمكنوا من سماع تحليق للطائرات هذا الصباح».

واكد نائب رئيس الوزراء الصومالي حسين محمد عيديد ان الجيش الامريكي شن امس الاربعاء غارات جوية على الصومال كما افاد في وقت سابق امس سكان في اقصى جنوب البلاد.

وقال عيديد لوكالة فرانس برس «حصلت ايضا (الاربعاء) هجمات جوية من قبل الامريكيين وستتواصل حتى القضاء على الارهابيين في هذه المنطقة من الصومال».

واعترفت الولايات المتحدة الثلاثاء بأنها شنت غارة في الصومال، في اول عمل عسكري في هذا البلد مقبول رسميا منذ الانسحاب الامريكي في 1994، مؤكدة ان الهدف يبقى شل حركة قادة في تنظيم القاعدة.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) براين ويتمان «بوسعنا ان نؤكد ان الجيش الامريكي شن غارة في الصومال»، وذلك بعد معلومات اعلنتها الحكومة الصومالية حول هجوم شنته طائرة امريكية الاثنين. واوضح ويتمان ان الغارة التي اسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى حسبما ذكرت مصادر صومالية «كانت تستهدف اشخاصا نعتبر انهم ابرز قادة القاعدة في هذه المنطقة»، بدون ان يوضح ما اذا كانت المهمة حققت نجاحا.

واوضح مسؤول امريكي طلب عدم كشف هويته «كانت فرصة لا نستطيع تفويتها»، مستبعدا اي تدخل عسكري جديد في الصومال.

وقال ويتمان ان الغارة تمت بواسطة طائرة من طراز «هركوليس اي ـ سي 130» ذات اربعة محركات ومزودة برشاشات. وهذه الطائرة ليست بين الطائرات التي يمكن ان تنقل على متن حاملة طائرات.

وتملك الولايات المتحدة قاعدة عسكرية وحيدة في افريقيا في جيبوتي البلد الذي يضم ايضا قوات عسكرية فرنسية.

ولم توضح الوزارة اسماء اعضاء القاعدة المستهدفين.

وبين الذين يعتقد انهم ينشطون في الصومال فضل عبد الله محمد وصالح علي صالح نبهان المتورطين حسب الولايات المتحدة في الاعتداءين على سفارتيها في كينيا وتنزانيا في 1998 (اكثر من 224 قتيلا)، وابو طلحة السوداني خبير المتفجرات القريب من اسامة بن لادن.

وقال ويتمان ان الغارة تقررت بسبب معلومات «استخباراتية تقودنا الى الاعتقاد بأنه كان بامكاننا استهداف كبار قادة القاعدة في منطقة نستطيع التعرف عليهم وشل حركتهم».

واضاف «سنبقى على تعبئتنا للحد من قدرات الارهابيين متى واينما نجدهم» مشيرا الى ان «العملية قبل يومين تشكل مثالا على ذلك».

وقال مسؤول استخبارات أمريكي يوم الثلاثاء ان عضوا من تنظيم القاعدة يشتبه في تورطه في تفجير السفارتين الامريكيتين في كينيا وتنزانيا ربما يكون قتل في غارة جوية في مطلع الاسبوع في الصومال. واضاف المسؤول الذي طلب ألا ينشر اسمه انه لم يتضح من الذي قتل في الهجوم بين ثلاثة من اعضاء القاعدة المطلوبين في تفجير السفارتين.

من جهة اخرى، اعلن الجيش الامريكي انه ارسل حاملة الطائرات دوايت ايزنهاور الى سواحل الصومال «نظرا للتطورات السريعة» في هذا البلد.

وستنضم حاملة الطائرات هذه التي يمكنها نقل حتى تسعين طائرة ومروحية الى ثلاث سفن حربية امريكية هي «بانكر هيل» و«انزيو» و«اشلاند» التي تعمل اصلا في المنطقة.

واكد الجيش الامريكي ان اي عملية عسكرية لن تشن انطلاقا من حاملة الطائرات التي ستكون مهمتها «مراقبة النشاطات الارهابية (...) و(القيام) بنشاطات استخبارية».

ومن جهتها اعتبرت الحكومة الاثيوبية التي تدخل جيشها في كانون الاول (ديسمبر) في الصومال ضد قوات المحاكم الاسلامية، الاربعاء انها «انجزت مهمتها باستئصال التهديد الذي تشكله الجماعات الارهابية» لدى جارتها.

وقال وزير الاعلام الاثيوبي براهن هايلو في تصريح اوردته وكالة الانباء الاثيوبية الرسمية (اينا) ان «اثيوبيا انجزت بالكامل مهمتها باستئصال التهديد الذي تشكله الجماعات الارهابية على امنها».

واضاف المصدر نفسه ان «الحكومة الصومالية الانتقالية بلغت مستوى يسمح لها بقيادة البلاد بنفسها».

وتابع الوزير الاثيوبي ان «مهمة اثيوبيا الهادفة الى الدفاع عن سيادتها تكلل بنصر عظيم (...) والجماعات الارهابية طردت من جميع المناطق التي كانت تنشط فيها. ولم يعد بامكان اي قوة تهديد اثيوبيا».

رحب ضاهر ريالي كاهن رئيس «جمهورية ارض الصومال» المعلنة من جانب واحد في شمال غرب الصومال امس الاربعاء في بيان نشر في اديس ابابا، بتحرك اثيوبيا «من اجل ارساء السلام والاستقرار».

واستنكر مسؤول كبير في جامعة الدول العربية امس الاربعاء موافقة الحكومة الصومالية على غارات شنتها الطائرات الامريكية على جنوب البلاد. وقال الامين العام المساعد للجامعة العربية ومسؤول ملف الصومال أحمد بن حلي انه يأسف تجاه «ردود الفعل الصادرة من القادة الصوماليين... هذا يتناقض مع ما هو جار على الارض الصومالية».

وأضاف «كنا نأمل أن يحرصوا على سيادة بلادهم و(على) المصالحة بدلا من الدعوة للتدخل الاجنبي».

ووصف موقف أطراف في الحكومة الصومالية المؤقتة تجاه الغارات الامريكية بأنه «غريب» مطالبا الولايات المتحدة بوقف الغارات التي قال انها «تستهدف المدنيين الصوماليين». واضاف «ليس من حق دولة أن تخترق سيادة دولة أخرى وهذه الاعمال ستزيد الامور تعقيدا».

كما ذكرت وكالة الانباء الطلابية الايرانية امس الاربعاء ان ايران دانت الغارات الجوية الامريكية على جنوب الصومال مؤكدة انها «مخالفة للقوانين الدولية».

ونقلت الوكالة عن المتحدث باسم الخارجية محمد علي حسيني قوله ان «الغارات الجوية الامريكية على بلدات ولاجئين في جنوب الصومال مخالفة للقوانين الدولية ونديتها بشدة».

واضاف ان ايران «تطلب من الدول الاجنبية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للصومال».

صومالي يسير امام منزل الناشط في القاعدة فازول عبدالله محمد احد المتهمين بتفجيرات كينيا

طهران تعتقل «جاسوسا» في المجال النووي

احمدي نجاد: ايران ستدافع عن ملفها النووي

■ طهران ـ واشنطن ـ ا ف ب: اعلن الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد امس الثلاثاء ان بلاده عازمة على الدفاع عن حقها في حيازة الطاقة النووية على رغم قرار مجلس الامن، فيما تتعرض سياسته لانتقادات حادة من صحف محافظة.

ونقلت وكالة ايسنا للانباء عنه قوله ان «الشعب الايراني عازم على الدفاع عن حقه وسيقاوم بارادة كبيرة».

واضاف ان «القرار الذي صوت عليه الاعداء يهدف الى السماح لبعض العناصر في الداخل باضعاف ارادة الشعب وايجاد مناخ من الخوف والترهيب». وقد طلبت صحيفة (جمهوري اسلامي) الثلاثاء من الرئيس الايراني الكف عن التحدث عن الملف النووي «في كل مناسبة».

واضافت «تعلن يوما عن تركيب ثلاثة الاف جهاز للطرد المركزي، وفي اليوم التالي عن 60 الفا ... وهذا يحمل على الاعتقاد بأن هذه التصريحات ليست مدروسة بدقة». واكدت الصحيفة ان «خطاباتك توحي بانك تريد تغطية اخفاقات حكومتك».

من جهتها، اعتبرت صحيفة همشري ان «على المسؤولين في الوضع الدقيق اليوم، تبني استراتيجية فعالة قبل ان يفوت الاوان» للحد من الخسائر في ادارة الملف النووي.

وقد تبنى مجلس الامن في اواخر كانون الاول (ديسمبر) قرارا بفرض عقوبات على ايران لرفضها تعليق انشطتها النووية الحساسة.

وفرض القرار 1737 الذي صدر بالاجماع على ايران عقوبات اقتصادية وتجارية في مجالات محددة: تخصيب اليورانيوم واعادة المعالجة ومشاريع متصلة بالمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل وتطوير صواريخ بالستية.

ويتوجه الرئيس الايراني السبت الى فنزويلا ونيكاراغوا والاكوادور، الدول الثلاث التي ينتقد قادتها الولايات المتحدة بشدة، حسب ما نقلت الصحف الايرانية عن المكتب الصحافي للرئيس امس الاربعاء.

وجاء في بيان رئاسي ان «الرئيس محمود احمدي نجاد سيغادر طهران مساء الجمعة ليبدأ جولة في فنزويلا ونيكاراغوا والاكوادور».

الى ذلك اعتقلت ايران «جاسوسا» كان يرسل معلومات نووية لحركة مجاهدي خلق المعارضة، على ما اوردت وسائل الاعلام الايرانية الثلاثاء.

ونقلت وكالة «فارس» شبه الحكومية عن النائب المحافظ البارز احمد توكلي انه «تم تكليف هذا الشخص (بهذه المهمة) عام 2001 (...) كان يجمع معلومات ويرسلها الى المنافقين» وهي الكلمة التي تصف بها السلطات الايرانية مجاهدي خلق.

واضاف انه «ستتم محاكمته قريبا» من دون توضيح تاريخ اعتقاله.

وقالت الاذاعة الحكومية ايضا ان هذا «الجاسوس كان يرسل معلومات نووية الى المنافقين». وكان هذا الشخص يعمل لدى مركز الابحاث في البرلمان، انما لم يتم الكشف عن هويته.

وفي السنوات الاخيرة، اوقفت السلطات العديد من «الجواسيس». وكان مجاهدو خلق كشفوا في العام 2003 عن وجود مصنع تخصيب اليورانيوم في نطنز ومعمل تحويل اليورانيوم في اصفهان.

وتتهم العديد من الدول واولها الولايات المتحدة ايران بالسعي الى امتلاك القنبلة الذرية تحت غطاء برنامج نووي مدني.

واشنطن تجمد موجودات مصرف سبه الايراني الحكومي في الولايات المتحدة

■ واشنطن ـ ا ف ب: اعلنت وزارة الخزانة الامريكية انها جمدت موجودات المصرف الايراني الحكومي سبه في الولايات المتحدة ومنعت اي صفقة بين شركات امريكية وهذه الهيئة المتهمة بدعم شراء مواد عسكرية.

وقالت وزارة الخزانة ان بنك سبه يقدم مساعدة مالية للمجموعتين الصناعيتين «شهيد همت» و«شهيد باقري» اللتين «تنتجان صواريخ مدرجة على ملحق القرار 1737 لعلاقاتها المباشرة بالبرنامج البالستي الايراني». والقرار 1737 الذي صوت عليه مجلس الامن الدولي في نهاية كانون الاول (ديسمبر) يفرض عقوبات على البرامج النووية والصواريخ البالستية الايرانية اثر رفضها تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم.

وقال ستيوارت ليفي مساعد وزير الخزانة المكلف مكافحة الارهاب والاستخبارات المالية في مؤتمر صحافي ان «مصرف سبه هو دعامة شبكة تزويد ايران بالصواريخ وساعد عمليا ايران في الحصول على صواريخ قادرة على استخدام اسلحة للدمار الشامل».

وكانت وزارة الخزانة اعلنت مطلع ايلول (سبتمبر) انها قطعت كل علاقات بين النظام المالي الامريكي ومؤسسة ايرانية اخرى هي بنك صادرات الايراني بتهمة دعم «نشاطات ارهابية» وخصوصا حزب الله.

وقال ليفي «بينما تتراكم الادلة على الممارسات المالية السيئة لايران، بدأت المؤسسات المالية والشركات في جميع انحاء العالم تعيد تقييم علاقاتها التجارية مع هذا البلد».

واضاف ان «مؤسسات مالية عديدة خفضت علاقاتها التجارية مع ايران ان لم تكن قطعتها»، موضحا ان هذه القرارات اتخذت اثر الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة. وتابع ليفي ان «الولايات المتحدة تطلب بالحاح من كل الحكومات الالتزام بما ينص عليه القرار 1737 عبر اتخاذ الاجراءات المناسبة ضد كل الهيئات الضالعة في البرامج النووية والصواريخ الايرانية».

واشار الى ان المبادرة التي اتخذتها الخزانة الامريكية تنطبق على كل فروع بنك سبه في الخارج لا سيما في روما وباريس وفرانكفورت.

واقامت الخزانة ايضا رابطا بين بنك سبه والتعاون بين ايران وكوريا الشمالية في مجال انتشار اسلحة الدمار الشامل.

وقال مساعد وزير الخزانة الامريكي ان «البنك سهل الصفقات بين المنظمة الايرانية للصناعات الفضائية والهيئة الكورية الشمالية التي تصدر صواريخ بالستية. وهذه الهيئة قدمت لايران تكنولوجيا بالستية».

واعلن ان الولايات المتحدة «قلقة جدا» ازاء هذه الروابط بين طهران وبيونغيانغ في مجال انتشار الاسلحة.

سجون ورحلات الـ «سي آي ايه» اكثر سرية من المعتقل

اساليب العنف والاستفزاز والعزل ما زالت تطبق في غوانتانامو بعد خمس سنوات من فتحه

■ واشنطن ـ اف ب: صرحت المحامية الامريكية جيتا غوتيريز التي التقت عشرات المعتقلين في غوانتانامو العام الماضي ان معظم المعتقلين ما زالوا يخضعون لاقصى درجات العزل في جو من الترهيب والاستفزاز والعنف.

وقالت المحامية في مركز الحقوق الدستورية في مؤتمر صحافي هاتفي الثلاثاء ان «المعتقلين لا يعيشون في شروط انسانية».

واضافت ان شروط الاعتقال والغموض حول مستقبل هؤلاء المعتقلين يدفع كثيرين منهم الى انهيار يجعلهم عاجزين حتى عن اجراء مناقشة بناءة مع محاميهم. وتعود آخر زيارة قامت بها هذه المحامية الى المعتقل الى 23 كانون الاول (ديسمبر).

واوضحت ان معظم المعتقلين محتجزون في المعسكرين الخامس والسادس اللذين بنيا حديثا ولا يضمان سوى زنزانات افرادية.

وتابعت ان الاضواء تنار بدون توقف ودرجات الحرارة تتغير فجأة وقد تصبح اجواء السجن باردة جدا او حارة جدا لمدد طويلة.

واضافت المحامية نفسها التي كانت تتحدث في الذكرى الخامسة لفتح هذا السجن ان عنف الجسدي مستمر مع انه لم يعد شائعا كما كان من قبل.

وتابعت «عندما كنت في القاعدة في كانون الاول (ديسمبر) الماضي كان هناك سجينا استفزه عناصر الشرطة العسكرية الامريكية عند اعادته الى زنزانته. وفي اليوم التالي كانت تغطيه ندوب وجروح في وجهه».

وتابعت ان سجناء قالوا الصيف الماضي ان حراسا كانوا يحدثونه اثناء الصلاة، وعندما يرفضون الرد يقومون باستخدام «اقصى درجات القوة ضدهم». ويأتي تصريح المحامية بينما تنظم تظاهرات بمبادرة من منظمات عدة للدفاع عن حقوق الانسان في العالم احتجاجا على مركز الاعتقال في الذكرى الخامسة لفتحه.

واعلنت منظمات انسانية ان ثلاثة بريطانيين كانوا معتقلين في غوانتانامو سيشاركون في التظاهرات التي ستنظم في جميع انحاء العالم في الايام المقبلة احتجاجا على مركز الاعتقال الامريكي الذي فتح منذ خمسة اعوام تماما.

وقال المحامي ويلس ديكسون من مركز الحقوق الدستورية والذي يتولى تنسيق الدفاع عن المعتقلين ان هذه الذكرى الخامسة «تمثل يوما حزينا بالنسبة الينا في امريكا» مضيفا «بعد خمس سنوات يمثل معتقل غوانتانامو فشلا تاما وذريعا».

وبين اكثر من 700 معتقل دخلوا غوانتانامو من 40 دولة غادر زهاء 380 منهم المعتقل الى دولهم وتم الافراج عن معظمهم دون توجيه اليهم التهم.

وخلص رجال قانون بعد تحليلهم العام الماضي وثائق الجيش ان 8 بالمئة فقط من المعتقلين يعتبرون من مقاتلي القاعدة وان اغلبهم تم تسليمهم من باحثين عن الحصول على مكافآت مالية.

ولا يزال هناك 395 معتقلا حاليا في غوانتانامو. وتريد السلطات الامريكية احالة ما بين 60 و80 منهم على محكمة عسكرية استثنائية وترحيل 86 اخرين الى بلدانهم.

وتحتفظ السلطات لنفسها بحق الاحتفاظ بال 230 الباقين الى ما لا نهاية حتى دون توجيه التهم اليهم مع تأكيدها انها تريد اغلاق هذا المعتقل بأسرع ما يمكن.

وبعد ان وصلت الصور الاولى للاقفاص المسيجة وغير المسقوفة الى كافة انحاء العالم سارعت السلطات الامريكية الى نقل المعتقلين الى زنزانات مسيجة مسقوفة. وفي كانون الاول (ديسمبر) 2006 افتتح الجيش سجنا عصريا اقيم على شكل عنابر تخضع لحراسة مشددة.

واحتفظ بالمعتقلين على مدى خمس سنوات باستمرار تقريبا في زنزانات ضيقة وهم يجهلون تماما مصيرهم وذلك بعد ان خضعوا في السنوات الاولى لعمليات استجواب اقرب الى الكوابيس. وبحسب وثائق الجيش ومكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي) فقد تم وضع معتقلين في عزلة تامة لاشهر مع استجوابهم على مدى 20 ساعة يوميا لعدة اسابيع وتعرضهم للاهانة والضرب.

وبعد عمليات اضراب عن الطعام عديدة يتم انهاؤها بالقوة باستخدام تقنية تغذية اجبارية مؤلمة ومذلة وبعد عشرات محاولات الانتحار عثر على جثث ثلاثة من المعتقلين بعد ان انتحروا في زنزاناتهم في حزيران (يونيو) الماضي. وعلق حينها العميد هاري هاريس قائد قاعدة غوانتانامو البحرية بقوله «انهم محتالون ومبدعون واعتقد ان الامر لا يتعلق بعملية يائسة بل بعمل حربي».

ولم يقتنع المجتمع الدولي بهذه التبريرات وتكثفت الدعوات من البابا الى الامم المتحدة، الى اغلاق غوانتانامو وعلق اقرب حلفاء الرئيس الامريكي جورج بوش رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بقوله ان المعتقل يشكل «وضعا شاذا».

وعلى المستوى الداخلي تمكن القضاة شيئا فشيئا من خلخلة الاطار القانوني الذي وضعه البيت الابيض بالنسبة للمعتقل. غير ان الكونغرس اعاد الخريف الماضي تثبيت ما اعتبرته المحكمة العليا غير قانوني ما اجج مجددا المعركة القضائية حول المعتقل.

وفي تشرين الاول (اكتوبر) 2005 كتب المعتقل البحريني جمعة الدوسري لمحاميه قبل ان يحاول الانتحار ما يلي «يعاني المعتقلون شعورا بالمرارة واليأس والمهانة جراء الاعتقال (..) الى متى ستستمر هذه المأساة؟».

واقر الرئيس الامريكي جورج بوش رسميا للمرة الاولى في ايلول (سبتمبر) الماضي بان معتقل غوانتانامو لم يكن كافيا للحصول على اكثر ما يمكن من المعلومات من معتقلي «الحرب على الارهاب»، ما دفع وكالة الاستخبارات الامريكية الى اقامة نظام سجون سرية.

وقال بوش ان المعتقلين في هذه السجون لا يتم البتة تعذيبهم وهم يخضعون الى اجراءات استجواب «بديلة» وصفها بأنها «شديدة» غير انها «شرعية وضرورية». وتقول الحكومة الامريكية انه منذ ايلول (سبتمبر) ونقل 14 معتقلا يشتبه في كونهم من اعضاء القاعدة، اصبحت هذه السجون السرية التي لم يسمح ابدا للصليب الاحمر الدولي بزيارتها فارغة موضحة انها لا تعتزم مع ذلك اغلاقها.

محام سعودي: دعوات الإصلاح السياسي في المملكة متعثرة

■ الرياض ـ يو بي أي: أكد محام سعودي ان دعوات الإصلاح السياسي في المملكة تمر بمرحلة تعثر لعدم وجود رؤية واضحة بين الإصلاحيين أنفسهم.

وقال المحامي والمستشار الشرعي الشيخ عبد العزيز القاسم في حوار مع موقع «إسلام أون لاين» نشره امس الأربعاء ان عمليات التعثر نتيجة وجود رؤيتين لدى الإصلاحيين، إحداهما متشددة ذات مطالب إصلاحية غير واقعية، والثانية معتدلة، مشيرة الى ان الرؤية المتشددة انتصرت فأدت الى صدام مبكر أجهض نضوج الحركة الإصلاحية.

ونفى القاسم ما أشيع من تأسيسه مركزاً يتلقى مساعدات خارجية من أجل دراسة ظاهرة العنف في البلاد الإسلامية.

وقال «الحديث عن مركز للتنوير في بيروت محض اختلاق ليس له أي أساس..»، مؤكداً في الوقت نفسه أنه لا تربطه أي علاقة بمركز مسبار الثقافي.

وعلى الرغم من وسم القاسم بأنه معتصرن إلا أنه رفض «إخضاع الإسلام لقيم العصر ومعاييره»، معتبراً ذلك «تحريفاً للدين».

ورأى ان الطرح الإسلامي التقليدي قد يتسبب، بحسن نية، في تعطيل الشريعة وذلك عندما «يعجز عن تقديم الشريعة كحلول وأنظمة بناء وإصلاح والنتيجة الطبيعية لهذا العجز هي تمكين المشاريع الأخرى من العبور لملء الفراغ».

ويرى القاسم أن الصحوة الإسلامية كانت تنتج خطاباً حالماً بعيداً عن الواقع، وجاءت الأزمات لتعيد الاعتبار إلى معطيات الواقع «فجاءت الأحداث في 11 أيلول (سبتمبر) وما بعدها لتعيد الخطاب الإسلامي الى مسؤولياته الواقعية المحلية والعالمية، فبدأ يستعيد نفسه من الخطاب العاطفي الى خطاب سياسي وإصلاحي أكثر مسؤولية».

وكانت مشاركة الشيخ عبد العزيز القاسم في الحركة الإصلاحية بالسعودية مبكرة، فهو أحد المساهمين في تحرير «خطاب المطالب» الذي وُجّه للملك الراحل فهد بن عبد العزيز آنذاك أيار (مايو) 1991 الذي وقع عليه مجموعة من علماء السعودية، وطالبوا بإنشاء مجلس للشورى، وتحقيق المساواة بين المواطنين، وعدالة توزيع المال العام، وبناء جيش قوي متكامل، وسياسة خارجية بعيدة عن التحالفات المخالفة للشرع.

كما كان أحد المشاركين في تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في أيار (مايو) 1993، والتي تمثلت أهدافها المعلنة في «رفع الظلم والدفاع عن حقوق الإنسان التي تقررها الشريعة».

ونتيجة لذلك ألقت السلطات السعودية القبض عليه، وبقي في السجن لفترة لم تتجاوز الأربعين يوماً.

ولكن في عام 1995 اعتُقل مرة أخرى، ضمن الاعتقالات الجماعية التي طالت بعض الإسلاميين الذين كان من بينهم الشيخ سلمان العودة، والشيخ سفر الحوالي، والشيخ ناصر العمر، وبقي في المعتقل قرابة ثلاث سنوات ونصف.

وشغل القاسم منصب قاضي في المنطقة الجنوبية من السعودية الى أن قدم استقالته من سلك القضاء، وهو الآن يمتلك مكتباً للمحاماة في العاصمة الرياض.

بوتين يزور السعودية في 11 و12 شباط

■ الرياض ـ اف ب: افاد مصدر دبلوماسي روسي في الرياض امس الاربعاء ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيقوم في 11 و12 شباط (فبراير) المقبل بزيارة دولة الى السعودية هي الاولى من نوعها، ملبيا دعوة وجهها اليه العاهل السعودي.

وذكر المصدر لوكالة فرانس برس طالبا عدم ذكر اسمه ان العاهل السعودي عبدالله بن عبد العزيز «وجه دعوة الى الرئيس الروسي الذي سيقوم بزيارة دولة الى السعودية في الحادي عشر والثاني عشر من الشهر المقبل».

وقال المصدر ان بوتين والعاهل السعودي «سيجريان محادثات موسعة تتناول تعزيز العلاقات الثنائيه بين البلدين والتعاون المشترك لمكافحة الارهاب الدولي والقضايا ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها الاوضاع في الشرق الاوسط».

وبحسب المصدر، سيرافق بوتين في زيارته وفد كبير يضم وزراء الخارجية والاقتصاد والنفط حيث من المتوقع ان يتم التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون.

ومن الاتفاقيات التي قد توقع في المناسبة زيارة بوتين الى السعودية اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي فيما لم يعلم ما اذا كانت المحادثات ستتناول سعي موسكو لبيع دبابات للرياض.

وهذه الصفقة المحتملة ستكون الاولى من نوعها في حال ابرامها علما ان محادثات فنية كانت عقدت بين خبراء عسكريين سعوديين وروس العام الماضي بهدف بحث امكانية تزويد المملكه بنحو 150 دبابة روسية.

ورغم ان السعودية دأبت بشكل تقليدي على شراء انظمة الاسلحة الغربية، الا انها سعت مؤخرا الى تنويع مصادرها من الاسلحة.

وعلى الصعيد السياسي، اوضح المصدر الدبلوماسي ان الزيارة المرتقبة للرئيس الروسي للرياض «ستعمل على تعزيز التنسيق السياسي بين موسكو والرياض والذي بدأ منذ الزيارة التي قام بها الملك عبدالله لموسكو» في ايلول (سبتمبر) 2003.

واعلن المصدر ان الرئيس بوتين سيقوم بعد زيارته للرياض بزيارة لقطر تستغرق بضع ساعات قبل ان يتوجه للاردن للقيام بزيارة مماثلة.

«هيومن رايتس» تدعو أوروبا لممارسة الدور القيادي في مجال إحترام حقوق الإنسان

■ لندن ـ يو بي أي: دعت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) الاتحاد الأوروبي الى ملء الفراغ القيادي في مجال احترام حقوق الإنسان بعدما قوّض استخدام التعذيب والاحتجاز من دون محاكمة مصداقية إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش.

وقالت المنظمة في تقريرها السنوي، الذي تصدره اليوم الخميس، وزعه مكتبها في لندن «ان إدارة بوش أثبتت عجزها عن ممارسة دور القيادة في مجال حقوق الإنسان فيما احتضنت الصين وروسيا أنظمة مستبدة في سعيها إلى تأمين المصادر وبسط نفوذها، وبدل أن يتولى الاتحاد الأوروبي دور القيادة، ألقى بنفسه في مستنقع الإجراءات التي تصر على وجود إجماع داخلي في الآراء وتناوب حول الإبراز الفعّال لتأثيره في حماية حقوق الإنسان».

واضافت أن دول الإتحاد الأوروبي كانت لها مواقف متناقضة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان حيث أراد بعضها التعامل بصرامة مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان فيما سعى البعض الآخر الى التخفيف من هذه المواقف، مشيرة الى أن الأمثلة تتضمن تراجع الاتحاد الأوروبي عن العقوبات التي فرضها على أوزبكستان في أعقاب وقوع مذبحة أنديجان في مايو (أيار) 2005، ورده الضعيف على الإنقلاب الملكي في نيبال.

وحدد التقرير الكثير من التحديات التي تواجه حقوق الإنسان وتحتاج إلى معالجة سريعة وعلى رأسها العراق، والذي أشار إلى أنه «تحول الى مسرح لحمامات الدم الطائفية والسياسية التي تستهدف المدنيين أكثر من غيرهم، فضلاً عن الحكومات القمعية في كوريا الشمالية وبورما وتركمانستان والتي تحرم شعوبها من أبسط حقوقها الأساسية، وإستمرار الديكتاتوريات في السعودية وسورية في التحرك للوراء، وتضييق روسيا ومصر الخناق على المنظمات غير الحكومية، وقيام إيران وأثيوبيا بإسكات الأصوات المعارضة».

وأشار التقرير الى ان الحرب الأهلية «تشتعل من جديد في سريلانكا وتشتد في أفغانستان والصومال فيما تستمر الأزمة في كولومبيا والأزمة الدموية في دارفور، كما قامت إسرائيل بشن هجمات عشوائية في لبنان وفرشت المناطق الجنوبية منه بالقنابل العنقودية خلال الحرب مع حزب الله».